الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية – قالمة

تنظم ملتقى وطني بعنوان : التشريعات الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال الفترة 1830-1962

استمارة مشاركة

الاسم واللقب : طوالبية الصغيرة

الصفة : طالبة دكتوراه

جامعة الانتماء : جامعة الثامن ماي 1945 – قالمة

البريد الالكتروني : toualbia.seghira@univ-guelma.dz

رقم الهاتف : 0673177423

محور المداخلة : المحور الثامن " انعكاسات التشريعات الفرنسية على المجتمع الجزائري مظاهرها "

عنوان المداخلة : الانعكاسات الاجتماعية لقانون السيناتوس كونسيلت 22/4/1863 على الاهالي الجزائريين

ملخص : ارتبط المشروع الفرنسي في الجزائر بالاستيلاء على الارض لما لها من اهمية تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، فكانت بذلك التشريعات العقارية احد اهم محاور السياسة الاستعمارية ، وتأتي هذه المداخلة لتسلط الضوء على احد اهم التشريعات العقارية وما كان له من انعكاسات خاصة على الجانب الاجتماعي وهو قانون السيناتوس كونسيلت 22/04/1863 . وقد جاءت معالجة هذا الموضوع في العناصر الاتية : صدور قانون السيناتوس كونسيلت ، اهدافه ، اثاره الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية : الاستعمار الفرنسي ، التشريعات العقارية ، قانون السيناتوس كونسيلت ، الانعكاسات الاجتماعية .

Résumé : le projet colonial en algérie était associé à l'appropriation de la terre , en raison de son importance historique , politique , sociale , économique et culturelle , de sorte que la législation foncière était l'une des axes les plus importants de la politique coloniale . le traitement de ce sujet est venu dans les éléments suivants :la publication de la loi de senatus consulte , ses objectifs et la conséquences sociales .

Les mots clés :colonialisme français ,législation foncière , loi du senatus consulte 22/4/1863 , conséquences sociales .

مقدمة

 ادراكا من الادارة الاستعمارية بأهمية الارض في خدمة مشروعها الاستعماري وترسيخ وجودها بالجزائر ، عملت بذلك على تدمير القواعد المادية للمجتمعات الريفية والقبائل ؛ وذلك من خلال تجريدهم من اراضيهم وحرمانهم من ممتلكاتهم وغاباتهم ، ولتبرير هذه السياسة لجأت الى سن ترسانة من القوانين والتشريعات العقارية ، وقد كان اهمها الاستشارة البرلمانية الصادرة بتاريخ 22/4/1863 التي استهدفت اساسا الممتلكات الجماعية والتنظيم القبلي وهو ما ادى الى زعزعة كيان المجتمع الجزائري وخلفت اثار اجتماعية وخيمة ؛ وهو ما سنحاول معالجته في هذه المداخلة من خلال الاشكالية الاتية : الى أي مدى اثرت الاستشارة البرلمانية 22/4/1863 على البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري ؟

اولا : صدور قانون السيناتوس كونسيلت 22/4/1863

تتفق العديد من المصادر التاريخية المهتمة بتاريخ التشريع في الجزائر على ان هذا القرار المشيخي يعد منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر ، لما نتجت عنه من اثار بليغة الخطورة على النية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي الجزائريين ، حتى ان مؤلف التشريع الجزائري لارشي " larcher " قد وصفه بالصرح العظيم في تاريخ التشريع

العقاري في الجزائر . [[1]](#footnote-1)

اما عن صدورها فقد ظهرت الاستشارة البرلمانية sénatus consulte في عهد امبراطورية نابليون الثالث الذي زار الجزائر في فيفري 1863 ولما عاد الى فرنسا بعث برسالة الى الحاكم العام Pellissier وعبر فيها عن طموحه في جعل الجزائر مملكة عربية بعدما كانت مستعمرة ؛ وقال في ذات الرسالة انه يمثل امبراطور العرب والفرنسيين ، وبعد مناقشات برلمانية مطولة صدرت هذه الاستشارة البرلمانية تحت صيغة قانون السيناتوس كونسيلت 22/4/1863 . [[2]](#footnote-2)

وقد تضمنت مواده مايلي :

1 تعلن قبائل الجزائر ان الاراضي التي تتواجد فيها ملك لها منذ ابتداء استقرارهم فيها ، ثم ان المعاملات والتقسيمات وانتزاع الاراضي التي جرت بين الدولة والاهالي والمرتبطة بملكية الارض تبقى مقررة .

2 سيشرع اداريا وفي اقرب فترة ممكنة في تحديد اراضي القبائل .

تقسيمها بين الدواوير المختلفة للقبيلة في التل والمناطق الاخرى الزراعية

 تكوين الملكية الخاصة بين اعضاء هذه الدواوير كلما كان ذلك ممكنا والمراسيم الامبريالية تحدد النظام والاجال تكون فيها الملكية الفردية في كل دوار .

3 يعين النظام الاداري العمومي ما يلي :

 أ تحديد اقاليم القبائل

ب اشكال وشروط توزيعها بين الدواوير

ج الاشكال والشروط التي تنشا فيها وطريقة توزيع الالقاب

د تتواصل المداخيل المخزنية وانواع اللوازم وتدفع من طرف القبائل للدولة

ه ان حقوق الدولة في املاك البايلك وحقوق اصحاب اراضي الملك لا تغير في حال الاملاك العمومية

و تلغى الفقرة الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 14/6/1851 المتضمن تكوين الملكية في الجزائر لكن الملكية الفردية التي تنشا في صالح اعضاء الدواوير لا تلتحق لغيرهم الا منذ اليوم الذي تكون بصفة عادية بتوزيع الالقاب . [[3]](#footnote-3)

يتضح من خلال ما سبق الاهمية الكبرى التي احتلها الارض الجزائرية في مناقشات مجلس الشيوخ وقد جاء هذا القانون ليؤكد هذه الاهمية من خلال تحديد القبائل وكيفية تقسيمها الى دواوير ومن هنا كانت الانطلاقة الاستعمارية في مفهوم جديد للريف الجزائري وهو تفتيت القاعدة المادية للمجتمع الاهلي واحلال محلها مؤسسة صغيرة بمفهومنا المعاصر وهو الدوار ، فكانت هذه البداية الاولى لضرب البنية الاساسية للمجتمع الجزائري وهو ما سنلاحظه عند تطرقنا لجزئية الانعكاسات .

ثانيا اهداف قانون السيناتوس كونسيلت :

في الواقع كل القوانين التي اصدرتها الادارة الاستعمارية كانت تضم شقين من الاهداف ، وهي عادة ما تكون معلنة وخفية ، وهاته الاستشارة الملاحظ لأهدافها من الوهلة الاولى انها جاءت لخدمة الجزائريين وتحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ووضع حد لسياسة الحصر التي تميز بها النظام العسكري المطبق في الجزائر ؛ لكن الباحث في خبايا هذا القانون ليجد ان اهدافه المعلنة ما هي الا سياسة لذر الرماد في العيون من اجل تمريره وتطبيقه تحت ما يسمى القانون الفرنسي .

 وعموما تتمثل اهدافه المعلنة في :

وضع حد لسياسة الحصر التي انهكت الاهالي جراء النهب والسلب الذي تعرضت له املاكهم وهو ما اكد عليه الامبراطور " نابليون بونابرت " في رسالته الشهيرة التي بعث بها الى الماريشال " بيليسيي " 6/3/1863 والتي من بين ما جاء فيها " من اجل راحة وازدهار الجزائر يجب تمتين الملكية بين ايد من يحوزونها " [[4]](#footnote-4)

2 التعرف على ملكية الاهالي وانشاء الملكية الفردية كلما كان ذلك ممكنا

3 جلب مزايا الحضارة للجزائريين من خلال انشاء الملكية الفردية

4 استرجاع القيمة الحقيقة للأرض الجزائرية سواء في الاستغلال الزراعي او في المعاملات العقارية [[5]](#footnote-5)

القارئ لهذه الاهداف يتضح له ان نابليون بونبارت كان من الشخصيات الفرنسية التي ابدت تعاطف مع الجزائريين ، ومن القادة الذين يسعون لخلق مجتمع متطور ومزدهر على حد تعبيره في رسالته .

كما ان هاته الاهداف لوهلة تبين ان هذه الاستشارة البرلمانية جاءت لتخفف من عبء معاناة الجزائريين وان تعيد لهم الارض المسلوبة تحت غطاء الملكية الفردية ، وان تتيح لهم فرصة استثمارها في القطاع الزراعي او في الممارسات العقارية بما يتماشى والقانون الفرنسي . وعليه يمكننا ان نتساءل هل هاته الخدمات التي جاء بها نابليون كانت لجمال عيون العرب وللين نابليون بونبارت تجاه العرب ؟ اما ان مصالح الدولة الاستعمارية العليا كانت تقضي ايجاد طرق قانونية لضرب المجتمع الجزائري في بنيته ؟ . وهو الامر الذي سنحاول معرفته من خلال التطرق لاهم الاهداف الخفية لقانون السيناتوس كونسيلت .

الاهداف الخفية لقانون السيناتوس كونسيلت

من اهم ما كان يهدف له قانون السيناتوس كونسيلت هو تحقيق الامن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري بما يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر ، وهذا ما اشار له المؤلف مصطفى الاشرف في كتابه تعبيرا عن مقرر اللجنة المشيخية المكلفة بإعداد قانون السيناتوس كونسيلت الكونت كازابيانكا " De casabianca " في 8/4/1863 بقوله : " ان مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الاراضي التي كانت للعرب . " [[6]](#footnote-6)

ان مثل هذا التصريح في الواقع كان قد اجاب على سؤال حيوي للاستعمار لخصه مؤلف " القرون المظلمة في المغرب العربي " المؤرخ " أي اف غوتييه في كتابه cahiers du

Centenuire de algeria تحت السؤال التالي : ماذا يريد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ؟ واجاب بذلك ... يريد " الارض " وهذه تتطلب تدخل الدولة الفرنسية حتى تكون عرضة للاستيلاء " [[7]](#footnote-7) .

ام مثل ما ذكره هذا المؤلف كان قد تجسد فعلا من خلال القرار المشيخي والذي كان هدفع الاسمى هو انتزاع الارض وتجريد الفلاحين منها بطريقة قانونية صادرة من الدولة الفرنسية .

 من بين الاهداف الاخرى لقانون السيناتوس كونسليت هو تفتيت القبيلة واحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية ؛ يعد هذا الهدف من بين اهم الاهداف التي كان يرمي لتحقيقها السيناتوس كونسيلت وذلك لعدة اعتبارات اهمها : النظام القبلي الذي كان سائد في المجتمع الجزائري غداة الاستعمار كان بمثابة مانع لتغلغل النظام الاستعماري داحل المجتمع الجزائري ، لذلك رأت الادارة الفرنسية ان الحل الوحيد لشرخ المجتمع الجزائري وكسر شوكة قوته المتمثلة في الاعراش والقضاء على التضامن والتآزر الاجتماعي القائم بين افرادها هو تقسيم الملكية العقارية واحلال الملكية الفردية محل الجماعية . [[8]](#footnote-8)

في الواقع هذا ما عبر عنه الجنرال الار في اطار حديثه عن دوافع صدور هذا القرار بقوله : " لن تغفل الحكومة عن حقيقة ا سياستها يجب ان تنشد على العموم التخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة . [[9]](#footnote-9)

في هذا الصدد ربما نجد كازابيانكا اكثر توضيحا بقوله : " الهدف الاساسي من قانون السيناتوس كونسيلت هو تأسيس الملكية الفردية . [[10]](#footnote-10)

من بين الاهداف الاخرى التي حددها قانون السيناتوس كونسيلت هي : تمكين المعمرين من شراء الاراضي داخل املاك القبائل وبالتالي التغلغل في عمق المجتمع الجزائري ، وهذا ما اكدت عليه المادة 6 من قانون السيناتوس كونسيلت التي الغت الحظر الذي فرضته المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 . [[11]](#footnote-11) وهذا ما مكن المعمرين من شراء الاراضي الواقعة ضمن املاك الاعراش .

ان هاته الاهداف كانت لها كبير الاثر في زعزعة كيان المجتمع الجزائري وضرب قاعدته الاساسية فأثرت بذلك على البنى الاقتصادية والاجتماعية للاهالي الجزائريين وهو ما سنحاول معالجته في هذه الجزئية من خلال التطرق الى الانعكاسات الاجتماعية لقانون السيناتوس كوتسيلت 22/4/1863 .

ثالثا : الانعكاسات الاجتماعية لقانون السيناتوس كونسيلت 22/4/1863 على الاهالي الجزائريين .

أ تفكيك القبيلة وانشاء ما يسمى بالدوار : بداية تعد القبيلة اتحاد عدد من متوسط الى كبير من الاسر قد تصل حتى الى عشرون اسرة ، يشكل هذا الاتحاد من الاسر اطار مؤسسيا يقودها شيخ ذو مكانة رفيعة من حيث الجانب المادي و الروحي متعلم وعالم بأمور الدين والدنيا وهيئة من الاشخاص ليس ببعيدين عن مكانة شيخ القبيلة ومع بعضهم يشكلون وحدة اساسية لصناعة القرار والتحكيم وتوزيع الضرائب في حدودها ، هذه النواة التي كانت تمثل اساس وقاعدة المجتمع الجزائري كانت في الواقع مصدر ازعاج للسطات الفرنسية ومانع قوي من تغلغل النظام الاستعماري داخل المجتمع الجزائري . [[12]](#footnote-12)

لذلك جاء قانون كونسيلت ليكون بمثابة اول عملية سياسية على ارض عسكرية تستهدف تفكيك النظام التقليدي وتشكيل الدوار ؛ وبذلك فقد كان جوهر هذا القانون هو العمل على مواصلة التفكيك من خلال تشكيل وحدات صغيرة يسهل التحكم والسيطرة فيها وبذلك القضاء على " روح القبيلة " التي كانت تمثل حجرة عثرة امام تقدم الوجود الفرنسي في الجزائر . [[13]](#footnote-13)

في الواقع المتمعن جيدا في قانون السيناتوس كونسيلت واهداه الخفية خاصة منها تفكيك القبيلة كان يرمي من خلالها الى تحقيق غرضين اولا القضاء على سلطة وزعامة القبيلة ومن ثم التخلص من ذلك الرابط الروحي الذي يدمع بين افراد الاسر ومن ثم ضمان السيطرة الفرنسية على الاهالي ، ومن ناحية اخرى تحقيق غرض اقتصادي وهو الاستيلاء على الارض وتجريدها من الاهالي الجزائريين .

وهذا ما ذهب اليه الباحث عيسى يزير بقوله ان اهم اثر لهذا القانون هو احداث شرخ داخل المجتمع الجزائري بحيث ان التوصية التي جاء بها والتي تهدف الى تأسيس الملكية الفردية ترمي في الواقع الى القضاء على الملكية المشاعة ثم تفتيتها واخضاعها لمختلف التعاملات التعاقدية ، ولقد اسفر هذا الامر عن تغلغل العنصر الاوروبي واستحواذه على الاراضي الجزائرية [[14]](#footnote-14)

ان ما ذهب اليه يزير يقودنا الى ما ذكره احد الداعمين لسياسة العقار وهو ياكونو" Yacone " بقوله هدفنا هو تفكيك القبيلة من اجل ضمان السيطرة على الاهالي . [[15]](#footnote-15)

وهو الامر الذي حدث فعلا حيث تقسيم القبيلة الى عدة اقسام وتم تشكيل وحدات صغيرة فكان ذلك اول ظهور لمؤسسة اجتماعية صغيرة وهي الدوار . [[16]](#footnote-16) وعليه فقد تم صرب المجتمع الاصلي في قاعدته ومن ناحية اخرى فقد تم السيطرة على الملكية العقارية ووجد من ثم الاوروبين ضالتهم وهي الارض التي يحتاجونها والعمل الذي يحتاجونه وهو ما كان يسعى اليه ويعلنه بوضوح انصار استعمار الجزائر . [[17]](#footnote-17)

وعليه يمكننا القول ان قانون السيناتوس كونسيلت كان واحد من اكثر الاسلحة فعالية لاضعاف وتفكيك المجتمعات القبلية ، وافقد بذلك القبيلة نواة المجتمع الجزائري مصالحها المميزة ودارتها الداخلية مما جعلها تزول وتفصل الفرد عن نظامه التقليدي . [[18]](#footnote-18)

فكان هذا بمثابة الضربة القاصمة التي كسرت شوكتها وتحالفها ومن ثم حقق الاستعمار غايته الثانية من تفكيك القبيلة وهي توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل وتمردها ضد الاحتلال ، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة [[19]](#footnote-19)

 ومن ثم يكون نابليون بونابرت قد حقق بعدا سياسيا من خلال قانون السيناتوس كونسيلت وذلك من خلال سده للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة وتحول بذلك سلطة الجماعة في النظر الى المنازعات وتسويتها الى سلطات الاحتلال ؛ وبعدا اجتماعيا يتمثل في زوال المصالح المشتركة (الارض ) التي كانت تجمع افراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الاخيرة وتفككت اواصرها ، وتحول بذلك الملاكون للأراضي الى عبيد عند الملاكي الجدد . [[20]](#footnote-20)

دائما في اطار الحديث عن تفكيك القبيلة وما انجر عنه من انعكاسات مجحفة مست البناء الاجتماعي للجزائر هو القضاء على الاطارات والقيادات المحلية والقضاء على روح الاشتراكية والتعاونية بين الاهالي وجعلهم خاضعين لسلطة الادارة مباشرة ، ومن ثم فقد استهدفت هذا القانون المظاهر الاجتماعية للمجتمع الجزائري كتآزر والتعارف والتشارك الاجتماعي والتعاضد التجاري في علاقات الانتاج والربح والخسارة التي يستغلها كامل افراد القبيلة كل حسب طاقته مع عطاء الاسبقية للمعوزين . [[21]](#footnote-21)ففي هذا السياق ادعى الفرنسيون انهم يسعون الى حماية الجزائريين من الاستقراطية والاقطاعية الموجودة في بلادهم ولكنهم لم يذكروا انهم عملوا على القضاء على القيادات الوطنية . [[22]](#footnote-22)

وهو نفس الطرح الذي اكده المؤرخ يحي بوعزيز بقوله من ابرز انعكاسات السياسة العقارية تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بل حتى اداريا واجتماعيا وسياسيا [[23]](#footnote-23)ومن ثم مزق المجتمع الجزائري شر ممزق .

ومن ثم تكون الادارة الفرنسية قد الغت كيان القبيلة كوحدة اساسية يقوم عليها النظم الاجتماعي بالجزائر فتفتت الى دواوير بفعل تحديد اراضيها واخضاعها للبيع وبهذا يكون الجزائري قد فقد الاطار الملائم الذي كان ينظم حياته ويحفظ له مصدر رزقه فاصبح الفرد اعزل دون حماية من القبيلة عرضة للقوانين الجائرة . [[24]](#footnote-24)

وفي ذات السياق اشار بوعزيز الى نقطة اخرى مهمة وهي تحطيم ما دعي له بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى وكانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين فشردوا كذلك وزاحموا في اعمالهم وانشطتهم من طرف الجالية الاوروبية . [[25]](#footnote-25) وقد اعتبر الباحث كمال بيرم ان تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البرجوازية القديمة يعد بداية فعلية للتفكيك الاجتماعي . [[26]](#footnote-26)

 تأسيس الملكية الفردية وتوسيع الاستيطان

مما لا شك فيع ان الهدف الاساسي للاستشارة البرلمانية هو فرنسة الاراضي أي اخضاعها للقانون الفرنسي المبني على اساس الملكية الفردية ومن ثم ضمان حق المالك في التصرف دون قيود اخلاقية او دينية ، وهو فعلا ما جسده قانون السينالتوس كونسيلت الذي جاء بأفكار عقارية جديدة تنافي التقاليد المحلية .

فقبل انتزاع الاراضي عمدت الادراة الفرنسية كما اشرنا سابقا الى تقسيم القبيلة الى دواوير مضبوطة في الحالة المدنية وذلك بتحديد الالقاب ثم قامت بتقليص اراضي الدواوير واستولت على الباقي تحت ما يسمى تجريد الفلاحين من اراضيهم ومنحها للمعمرين الفرنسيين وحتى للاوروبيين . [[27]](#footnote-27) وكأمثلة عن ذلك قامت اللجان المكلفة بتطبيق قانون السيناتوس كونسيلت بتقسيم قبيلة " حسين بن غلي وهي قبيلة مشهورة جدا في مقاطعة الجزائر والتي كان يصل سكانها الى 4،600 ن الى ستة دواوير ، الامر نفسه بالنسبة لقبيلة هاشم بن ذراع المتواجدة بمقاطعة وهران والتي كان يصل عدد سكانها الى 1،822 تم تقسيمها الى دوارين ، وغير ببعيد عنهم نجد بمقاطعة قسنطينة قبيلة اولاد عطاية والتي كان عدد سكانها حوالي 4،440 تم تقسيمها الى ستة دواوير . [[28]](#footnote-28)

من خلال ما سبق يتضح لنا السلطات الفرنسية ركزت بشكل خاص عن القبائل ذات الامكانيات الهامة والامتداد الجغرافي الواسع ، اذ ان مجموع المساحة التي تشغلها هذه القبائل قد فاق 47 الف هكتار . [[29]](#footnote-29)

دائما في اطار نزع الملكية تم تحديد 32 قبيلة على مستوى القطر الجزائري منها 10 قبائل في مقاطعة الجزائر و 11 في مقاطعة وهران و نفس العدد في مقاطعة قسنطينة ومن خلال هذا التحديد فقد الجزائريون حوالي37 بالمئة من مساحة اراضيهم اضافة الى توسيع الملكية الفردية واصبحت عرضة للتصرف فيها وهو ما يعني امكانية انتقالها الى الاوروبيين في الحالات التي تحاصر فيها الصعوبات المالية للفلاحين الجزائريين . [[30]](#footnote-30) لكن هناك من اعطى عدد احصائي اخر حول القبائل التي حددت بمقاطعة الجزائر فالمؤرخ آلان ذكر انه بهذه الاخيرة تم تحديد ما يقارب 56 قبيلة وكان من نتائج هذا التحديد فقدان هذه القبائل ل 170.900من اراضيها . [[31]](#footnote-31)

غير بعيد عن المؤرخ آلان نجد المهتم بالتشريع الاقتصادي في الجزائر المستعمرة المؤرخ لارشي قد ذكر انه تم تحديد ماحة قدرها 6،883،811تضم 372 قبيلة يسكنها 1،037،066شخصا تم تقسيمها الى 667 دوار وقد تم تصنيف هذه الاراضي على النحو التالي : 2،840،591هكتار ضمن فئة ملك ؛ 1،483،013 هكتار ضمن فئة العرش ؛ و 1،336،492 هكتار صنفت اراضي بلدية و 180،643 صنفت ضمن املاك الدومين العام ، فيما عاد 1،003،072 الى دومين الدولة بشكل خاص [[32]](#footnote-32)

فبعض الدراسات التاريخية اكدت انه بمرور اربعة سنوات من تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت تم جرد الاراضي وتقسيمها وتفتيت 29 قبيلة وهو ما يمثل 67706 ساكن كانوا يشغلون مساحة 402،618 هكتار اخذت منها املاك الدولة 2103 هكتار واعتبرت مساحة 80،587 كغابات تابعة لاملاك الدولة . وبهذا لم تبق السلطات الاستعمارية للقبائل الا مساحة 312،358 هكتار من الاراضي كانت بحوزتها منها 109،492 اعتبرت ارض ملك و 118،911 اراضي عرش و 83،954 اراضي بلدية مختلطة . [[33]](#footnote-33)

ففي هذا الصدد اشار ايف لاكوست ان عملية مصادرة الاراضي ادت الى تناقص الاراضي الزراعية نقصا فادحا اذ شهدت الفترة الممتدة من 1864-1865 انخفاض المساحات الزراعية الى ربعها من 2210000هكتار سنة 1863 الى 1497000سنة 1865 . [[34]](#footnote-34)

من جهته المؤلف بشير بلاح ذكر انه بحلول سنة 1866 تم تحويل مساحات هائلة من الاراضي الى السلطات الفرنسية والتي وصلت حوالي 6 ملايين هكتار منها 508000 من الاراضي الزراعية للكولون وتحول بذلك الكثير من الجزائريين من ملاكين الى خماسين في عقر دراهم لا يحصلون سوى على ما يسد رمقهم ، واضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة الى الاستدانة لشراء بذور من الاوروبيين واليهود بفوائد بلغ بعضها 20 بالمئة شهريا أي 240 بالمئة سنويا . [[35]](#footnote-35)

في الواقع ان هذا التقسيم للاراضي حسب ما ذكره كارل مارس كانت الغاية منه توفير اكبر قدر ممكن من الاراضي لفائدة المستوطنين [[36]](#footnote-36) ، ان ما ذهب اليه ماركس اكده الحاكم العام " دي غايدون " بقوله : ان الهدف الذي اريد الوصول اليه محدد للغاية ، اني اريد ان تؤدي المصادرة في عمالة قسنطينة الى الحصول على 300،000 من الاراضي لوضعها تحت تصرف المستوطنين . [[37]](#footnote-37) وعليه يمكننا القول ان السياسة التي انتهجها الحكام العام بالجزائر في جعل هذه الاخيرة مقاطعة فرنسية في اقليم ما وراء البحار وجوهرة مستعمراتها وذلك لقربها من الوطن الام ثم نظرا لثرواتها الهائلة ، شجع علة تدفق المستوطنين الاوروبيين الى الجزائر ، فتشكلت بذلك العديد من المستوطنات في مناطق مختلفة التي صودرت اراضيها او وضعت تحت الحجز . ففي هذا السياق ارتفع عدد الاوروبيين من 11،507 معمر الى 24،672 ليصل سنة 1850 الى 273ه82 معمر وليصل سنة 1865 الى 33،979 معمر . [[38]](#footnote-38)

يمكننا القول في هذا الصدد انه بتأسيس المستوطنات واستيلاء المعمرين على اجود الاراضي تمركز بذلك الاهالي الجزائريين في المناطق الجبيلة والاراضي الجافة والصحراوية وهو ما انعكس سلبا على المردود الانتاجي حيث تراجع الانتاج الزراعي للجزائريين وتقهقر ، فانخفض القمح من 81 % سنة 1860 الى 72% سنة 1900 . [[39]](#footnote-39) وهو الامر الذي احدث عجز في تلبية الحاجيات الغذائية للعائلة الجزائرية خاصة وان نصيب العائلات من الاراضي صار لا يتعدى للعائلة الواحدة 5 او 6 هكتارات . [[40]](#footnote-40)

ومن ثم دخلت الجزائر في دوامة التخلف الاجتماعي فانخفض مستواها المعيشي وتردى نمو سكانها فتضافرت العوامل لتعيش الجزائر مرحلة حرجة جدا في تاريخها المعاصر وهو ما سنحاول معرفته خلال تطرقنا الى بؤس الجزائريين وافقارهم .

الثالوث الاسود يجتاح الجزائر جراء قانون السيناتوس كونسيلت :

افقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم . ادت الاستشارة البرلمانية المعروفة بقانون السيناتوس كونسيلت 22/4/1863 الى جعل الاهالي الجزائريون يتخبطون في فقر مدقع وانخفاض مستوى معيشتهم الى ادنى المستويات في العالم بسبب تدمير املاكهم ومواشيهم ومصادرة اراضيهم فتحولوا من ملاك للأرض الى عمال زراعيين ، يستبعدهم المستوطنون . [[41]](#footnote-41) والطرح نفسه نجده عند ابو القاسم سعد الله بقوله ان حالة البؤس الشديد التي كان يعيشها الجزائريون جعلتهم محل استغلال من طرف المعمرون حيث تراوحت مدة العمل في مزارع الاوروبيين من الساعة الرابعة صباحا الى الساعة السابعة مساء مقابل مبلغ زهيد . [[42]](#footnote-42) حيث كانت تتراوح ما بين نص فرنك وفرنك [[43]](#footnote-43)

وهو الامر الذي جعل من الجزائريين المسلمين خماسة لدى المعمرين الاوروبيين ومن ثم فقد تسبب هذا الامر في تفكيك الوحدة والتضامن الاجتماعي في الريف الجزائري لكون كل اهلي جزائري حالته اكثر سوء من الاخر . [[44]](#footnote-44)

دائما في سياق الحديث عن الفرد والمجاعة التي حلت بالجزائريين عقب تجسيد قانون السيناتوس كونسيلت ذكر الباحث اندري برنان على لسان ما ذكره لا فيجري يصف فيها الحالة المروعة التي كان يتخبط فيها الجزائريين سنة 1867 : " منذ عدة اشهر والعرب لا يجدون ما يقتانون به الا الاعشاب في الحقول واوراق الاشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان ، والان مع شدة الخريف ضعفت اجسامهم وماتوا جوعا ، فهم عراة يرتدون لباسا رثا ، يتسكعون ضالين على الطرقات وحول المدن التي اخرجوا منها ، فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها ، كما انهم يحفرون الارض للقوت من الحيوانات الجيفة . [[45]](#footnote-45)

يا لها من صورة اجتماعية معبرة يمكن ان نعطيها العديد من الابعاد ولعل اهمها كيف لدولة مثل فرنسا مبنية على شعارات اجتماعية بحتة كالحرية الاخوة والمساواة ان ترتكب جريمة بقدر السماء في حق شعب اعزل ؟ ام انها شعارات تلوح بها في هواء باريس مبررة ذلك ب الغاية تبرر الوسيلة ؟؟؟

في هذا الصدد كتب الباحث مارسال : عمليات سلب الاملاك التي طبقت جراء سياسة العقارات وما اسفرت عليه من نتائج وخيمة على الاهالي الجزائريين ستبقى جريمة في حق شعب بأكمله . [[46]](#footnote-46)

هي في الواقع جريمة من جرائم فرنسا التي جعلت الاهلي الجزائري تزداد حالته سوء فقد اشارات بعض الدراسات التاريخية الى ان الفقر المدقع الذي كان ينغمس في الجزائريون المسلون دفعهم الى ارتكاب جرائم وجنايات خطيرة حتى يساقون الى السجون كي يستفيدوا من المأوى والقوت . [[47]](#footnote-47) وهناك من ارتكب جرائم اكثر فضاعة مثل عمليات الاغتيال التي وقعت بين سنة 1867و ماي 1868 والتي اودت بحياة 15 مستوطن كما ورد ايضا في جريدة لاديبا "de bats " في 11 مارس 1868 ان امرأة قتلت ابنتها من اجل اطعام ابنائها الاخرين . [[48]](#footnote-48)

ان ما زاد من تدهور الوضع المعيشي للجزائر هو الكوارث الطبيعية والامراض والاوبئة التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1864 ، حيث شهدت الجزائر موجات متكررة من الجراد التي استمرت حتى سنة 1866 اضافة الى الجفاف والمجاعة والاوبئة التي تفشت بينهم كداء التيفوس والكوليرا . [[49]](#footnote-49) ان هذه الازمات التي عاشها الجزائريون تركت في نفوسهم اثار سيئة بقيت عالقة في اذهانهم يستشهدون بها كحوادث تاريخية تنفرد بها بعض السنوات كقولهم " عام القحط ، عام الشر 1867- 1868 ، عام الجراد " .

جدير بنا الذكر ان هذه الظواهر ادت الى تراجع عدد السكان الجزائريين وتزايد عدد السكان الاوروبيين حيث اظهرت الاحصائيات المتعلقة بنسبة الولادات والوفيات في المدن الكبرى والمراكز الاستعمارية من الفترة الممتدة 1867- 1872 ان عدد الوفيات في اوساط الجزائريين تضاعفت من ثلاثة الى اربعة اضعاف . وان هناك اكثر من 10000وفاة ملازمة ل 75000 ولادة . [[50]](#footnote-50)

في الواقع الوصول الى هذه المرحلة في تدهور الوضع الصحي اعتقد ان مرده الاساسي هو انعدام المراكز الصحية كالمستشفيات ونقص الرعايا الصحية وخدماتها من اطباء وممرضين وادوية بل ان هناك من ذكر ان الاستعمار في حد ذاته نقل الامراض الى الجزائر كالزهري والسل وامراض فتاكة معدية . [[51]](#footnote-51)

ان انتشار الثالوث الاسود بالجزائر اثر تطبيق قانون السيناتوس كونسيل دفع بالجزائريين نحو الهجرة كحل لحفظ انفسهم من الموت الذي اضحى حقيقة تلازمهم ؛ في هذا السياق سنحاول تسليط الضوء على اثر من انعكاسات السياسة العقارية وبشكل خاص الاستشارة البرلمانية 22/4/1863 .

مما لا شك فيه ان السياسة العقارية كانت احد الاسباب المباشرة التي ادت الى تفكك اجتماعي كبير ترجم الى هجرات جزائرية خاصة نحو دول المغرب والمشرق ، في هذا الاطار كتبت جريدة " السيبوس " 1872-1844 " ان البؤس الذي اصاب قطاعات كبيرة من جهات الشرق الجزائري بحيث شهدت بعض القبائل منها اغتصاب 50،4%من اراضيها وفي بعض الجهات الاخرى نسبة 85 % الامر الذي ادى بالكثير من السكان الى الهجرة نحو المشرق والى بعض الجهات الجبلية . [[52]](#footnote-52)

وقد اسفرت ظاهرة الهجرة على نتائج سلبية مست بالدرجة الاولى الكيان الاجتماعي للمجتمع الجزائري منها تراجع عدد السكان ، افراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية ، اضافة الى معاناة الجزائريين خاصة الذين كانت لهم الوجهة نحو فرنسا والذين عانوا من التمايز الثقافية والاجتماعية والعنصرية والتي سيكون لها انعكاس سلبي جراء نسيج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الغير متوازنة بين الجزائر وفرنسا . [[53]](#footnote-53)

فرنسا وادراكا منها بان ضرب المجتمع الجزائري في هويته من خلال القضاء على الدين الاسلامي وتوجهاته يعد انتصار لسياستها الاستعمارية ، لذلك جعلت من قانون السيناتوس كونسيلت وجه اخر لهذا الصراع الديني في هذا السياق سنحاول معرفة كيف استهدفت السياسة العقارية الدين الاسلامي للمجتمع الجزائري .

انعكاسات السياسة العقارية على المستوى الديني :

المتتبع للاحداث التي وقعت عند تطبيق الاستشارة البرلمانية وما بعدها سيجد ان كارثة 1867-1868 كانت فرصة مناسبة اغتنمها الكاردينال لافيجري ليفتح باب التبشير على مصرعيه ؛ بحيث انه استغل وضع الكثير من المرضى والجياع لإنقاضهم من الهلاك بإسم الصليب الاحمر وهكذا فقد جمع حوله ما يقارب 1800 طفل مشرد ومريض ووزعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي انشأها في بوزريعة وبن عكنون والابيار والقبة وغيرها . [[54]](#footnote-54)

ان هاته الاعمال التي تبدو انسانية في ظاهرها كان يهدف من خلالها لافيجري تكوين رجال مسيحيين ليكونوا نواة التبشير الجماعي والعائلة المسيحية العربية .

ثم ان تنصره للأطفال بل ولكل المسلمين سيعمل في الواقع على تثمين الوجود الفرنسي في الجزائر ، وذلك لكون التبشير يخلق قوة سياسية جديدة تتمثل في" الاهالي الاوروبيين " الذين سيعملون على اخماد الثورات . [[55]](#footnote-55)ومن ثم انصهار الجزائر في فرنسا وبذلط تكون هذه الاخيرة قد حققت ما يعرف بسياسة الاستيعاب .

من ناحية اخرى وفي اطار سياسة التبشير التي حاولت الادارؤة الفرنسية تمريرها من خلال قانون السيناتوس كونسليت عمدت الى تدمير المدارس والمؤسسات الدينية والتي حسب اعتقادها سيؤدي ذلك الى ضرب القاعدة الفكرية والدينية وسيحرم المجتمعات والقبائل من نخبها وبتالي سيحقق له الغاية المرجوة وهي تفكيك القبيلة . [[56]](#footnote-56)

وهو الطرح نفسه الذي اكده ابو القاسم سعد الله بقوله ان القوانين الاقتصادية الصادرة خلال الفترة 1863-1887 استهدفت في جانب منها المؤسسات الدينية حيث تم هدم العديد من المساجد والزوايا . [[57]](#footnote-57)

وفيما يخص المؤسسات الوقفية اشار ابو القاسم سعد الله اليها بوضوح عندما رصد لنا تصريح " دي توكفيل " بقوله : " لقد وضعنا ايدينا في كل مكان على هذه الاملاك (الاوقاف ) ، ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستغل فيها ، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية وهكذا تركنا المدارس تتمزق والندوات العلمية تندثر . [[58]](#footnote-58)

ومن ثم يمكننا القول ان الادارة الفرنسية كانت تهدف الى ضرب الانسان الجزائري في كيانه الروحي والثقافي وذلك بهدم الاسس الفكرية التي كان يقوم عليها المجتمع الجزائري بما يسمح بإخضاعه بشكل نهائي ، وهو الامر الذي يمكن ان نلتمسه بشكل واضح مع تطبيق السياسة العقارية التي راحت من خلالها تسن التشريعات والقوانين للقضاء على الاملاك الوقفية ، [[59]](#footnote-59) وهو الاجراء نفسه الذي اتخذته الادارة الفرنسية مع الكتاتيب في الريف الجزائري ، فقد انخفضت من 2000كتاب سنة 1863 الى 750 سنة 1878 فلم يبقى بالأراضي الخاضعة للسلطات العسكرية سوى 225 كتاب فقط [[60]](#footnote-60)وهذا ما بين نية الادارة الفرنسية في ضرب المجتمع الجزائري في مقوماته الدينية والثقافية والحضارية .

 خاتمة :

ختاما لما سبق يمكننا ان نقول : ان السياسة العقارية بوجه عام وقانون السيناتوس كونسيلت بشكل خاص شكل وجه ثاني للاحتلال الفرنسي ، حيث عمل على خلق مجتمع جديد في الاراضي الجزائرية ، بإجتثاث المجتمع الاصلي والسيطرة على امكانياته ومواده الاساسية .

يعد قانون السيناتوس كونسيلت نقطة تحول في تاريخ الملكية العقارية للجزائر ، كونه احدث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعي للأهالي الجزائريين وذلك بإحلال الملكية محل الملكية الجماعية وانشئ ما يسمى بالدوار محل القبيلة وهو ما اسفر على تطورات ادارية وسياسة كان من اهمها ضبط الحالة المدنية واقامة جريمة الالقاب .

ان سعي الاستعمار الفرنسي لترسيخ وجوده من خلال توسيع حركة الاستيطان كان من اكبر الاسباب التي ادت الى زعزعة كيان المجتمع الجزائري ، واحدث اختلالات سيئة بداخله وقد لعب قانون السيناتوس كونسيلت الدور الكبير في تفتيت المجتمع الجزائري وضرب نواته الاساسية الا وهي القبيلة

اسفرت الاستشارة البرلمانية على انعكاسات مجحفة مست جوانب مختلفة وقد كان تاثيرها الاجتماعي اكثر عمقا حيث اثرت على المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري وانتجت مظاهر اجتماعية كالهجرة ، وزعزعة المؤسسات الثقافية والدينية .

1. Larcher Emile :le régime foncier en territoire de commandement et l'article 16 de la loi du 14 février 1897 , in revue algérienne et tunisienne de législation et de garis prudence , tome 20 , année 1904 , Adolphe jourdan libraire éditeur Algere , 1905 , p 55 . [↑](#footnote-ref-1)
2. Omar Bessaoud :les trilus face à la propriété individuelle en algérie , sénatus –consulte de 1863 et loi warnier de 1873 , administrateur scientifique , Μontpellier european rural history organization unversity of geronia spain 7 -10 september 2015 p 13 [↑](#footnote-ref-2)
3. Bulletin officiel du gouvernement général de l'algrie , 1863 , p 130-131 . [↑](#footnote-ref-3)
4. Omar Bessaoud : op –cit , p 15 [↑](#footnote-ref-4)
5. حيمر صالح : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة لحاج لخضر باتنة ، 2013- 2014 ، ص 118 [↑](#footnote-ref-5)
6. مصطفى الاشرف : الجزائر الامة والمجتمع ، تر ؛ حنفي عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص 95 [↑](#footnote-ref-6)
7. Omar bessaoud : op – cit , p 22 [↑](#footnote-ref-7)
8. بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، ج 2 ، المؤلفات للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 24 25 [↑](#footnote-ref-8)
9. Augustin Berque :écrits sur l'algérie , réunis et présentés par jacques berque , Edisud , paris , 1986 , p 28 . [↑](#footnote-ref-9)
10. Lahouari addi : de l'algérie précolonial à l'algérie colonial , entrepris national du livre alger , 1985 , p 55 . [↑](#footnote-ref-10)
11. Bulletin officiel : op –cit ; p 133 . [↑](#footnote-ref-11)
12. Alain Saint –Marie : L'application du sénatus – consulte 22/4/1863 dans la province d'alger , cahier de la méditerranée , n 3 année 1971 , rurale migration et accueil , p 25 [↑](#footnote-ref-12)
13. Alain Saint – Marie : IB-ID , p 28 [↑](#footnote-ref-13)
14. عيسى يزير : السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 65 [↑](#footnote-ref-14)
15. Henri Plon : lettre sur la politique de la France en algérie , par l'empereur au maréchal de mac mahon , imprimerie impériale , paris 1973 , p 28 [↑](#footnote-ref-15)
16. Alain Saint – Marie : op – cit , p 25 [↑](#footnote-ref-16)
17. Omar Bessaoud : Op – cit , p 26 [↑](#footnote-ref-17)
18. محمد رزيق : الجرائم الفرنسية شهادات واعترافات اكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830-1871 ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص 387 [↑](#footnote-ref-18)
19. عدة بن داهة : مرجع سابق ، ص 24 [↑](#footnote-ref-19)
20. عدة بن داهة : مرجع سابق ، ص 24 [↑](#footnote-ref-20)
21. محمد العربي الزبيري : مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1975 ، ص 125 [↑](#footnote-ref-21)
22. جلال يحي : السياسة الفرنسية في الجزائر -1830- 1960 ، القاهرة ، 1959 ، ص 143 [↑](#footnote-ref-22)
23. يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ب ن ، 2007 ، ص 25 [↑](#footnote-ref-23)
24. ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وافاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، البصائر للنشر والتوزيع ، ط 3 ن د ب ن ، 2013 ، ص 29 [↑](#footnote-ref-24)
25. نفسه : ص ص 25 ، 26 [↑](#footnote-ref-25)
26. كمال بيرم : الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1838- 1954 ، دار الاكاديمية ، الجزائر ، 2013 ، ص 129 [↑](#footnote-ref-26)
27. Alain Saint – Mari : op – cit , 26 [↑](#footnote-ref-27)
28. كريمي خديجة : اثر الاستيطان الاستعماري على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر واهل يسر ما بين 1830-1872 ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006 ، ص 302 [↑](#footnote-ref-28)
29. صالح حيمر : مرجع سابق ، ص 125 [↑](#footnote-ref-29)
30. عيسى يزير : مرجع سابق ، ص 66 [↑](#footnote-ref-30)
31. Alain Saint –Marie : la province d'alger vers 1870,in revue de l'ocudent musulman et de méditerranée , n 9, 1971 , p ,58 [↑](#footnote-ref-31)
32. Emile Larcher : le régime foncier en territoire de commandement et l'article 16de la du 16février 1697 , in revue algérienne et tunisienne de législation et de garis prudence , tome 20 , année 1904 , , a dolphe jourdan libraire éditeur algere , 1905 , p 68 [↑](#footnote-ref-32)
33. رمضان بورغدة : مصادرة الاراضي والضرائب والغرمات واثارها على المجتمع الجزائري ابان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19 ، ..... ص 359 [↑](#footnote-ref-33)
34. ايف لاكوست واخرون : الجزائر بين الماضي والحاضر اطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها ، تر ؛ رابح اسطمبولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، باريس ، 1960 ، ص 196 [↑](#footnote-ref-34)
35. بشير بلاح : مرجع سابق ، ص 159 [↑](#footnote-ref-35)
36. كارل ماركس : حول الهند والجزائر ، تع ؛ الشريف الدوشوني ، دار بن خلدون ، ط 1 ، د ب ن ، د س ن ، ص 115 [↑](#footnote-ref-36)
37. رمضان بورغدة : نفسه ، ص 361 [↑](#footnote-ref-37)
38. ياسر فركوس : محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر ، جامعة الثامن ماي 1945 قالمة ، 2018 -2019 ، ص 104 [↑](#footnote-ref-38)
39. ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق ، ص 41 [↑](#footnote-ref-39)
40. Sari Djilaii : le problème forestier dans l'ouarsenis durant la période colonial , majallat el –tarikh , entre national d'études historique , alger , 1975 , p 58 [↑](#footnote-ref-40)
41. فرحات عباس : ليل الاستعمار ، تر ؛ ابو بكر رحال ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005 ، ص 113 [↑](#footnote-ref-41)
42. ابو القاسم سعد الله : تاريخ الحركة الوطنية ، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي ، ط 4 ، لبنان ، 1992 ، ص 92 [↑](#footnote-ref-42)
43. فرحات عباس : نفسه ، ص 113 [↑](#footnote-ref-43)
44. كلود هنري واخرون : الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، تر ؛ محمد غتياني ، دار المعارف ، بيروت ، د س ن ، ص 89 [↑](#footnote-ref-44)
45. اندري برنيان واخرون : مرجع سابق ، ص 341 [↑](#footnote-ref-45)
46. Marcel Egretaud : réalité de la nation algérien , édition sociales , paris , 1961 p 95 [↑](#footnote-ref-46)
47. رمضان بورغدة : مرجع سابق ، ص 366 [↑](#footnote-ref-47)
48. ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وافاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2000 ، ص 39 [↑](#footnote-ref-48)
49. الصديق تاوتي : المبعدون الى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية وابعاد ثورة المقراني والحداد : شركة دار الامة ، د ب ن ، 2007 ، ص 40 [↑](#footnote-ref-49)
50. ، كمال كاتب : اوروبيون "اهالي " ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق ، دار المعرفة ، د ب ن ، 2011 ، ص 57 [↑](#footnote-ref-50)
51. الوناس الحواس : الاوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات 1830 -1930 ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، ع 20 ، الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، 96 [↑](#footnote-ref-51)
52. حميدة عميراوي : جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري بداية الاحتلال دار البعث ، الجزائر ، 1984 ، ص 69 [↑](#footnote-ref-52)
53. جمال يحياوي : دوافع الهجرة الجزائرية للخراج خلال القرن 19 ، اعمال الملتقى الوطني حول الهجرة ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ص 49 [↑](#footnote-ref-53)
54. خديجة بقطاش : الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871 ، دار دحلب ، الجزائر 1971 ، ص 112 [↑](#footnote-ref-54)
55. نفسه : 119 [↑](#footnote-ref-55)
56. Omar Bessaoud : op – cit , p28 [↑](#footnote-ref-56)
57. ابو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3 دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 21 [↑](#footnote-ref-57)
58. ابو القاسم سعد الله : تاريخ الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 63 [↑](#footnote-ref-58)
59. حيمر صالح : مرجع سابق ، ص 296 [↑](#footnote-ref-59)
60. جيلالي صاري , محفوظ قداش : [↑](#footnote-ref-60)